الزكاة كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

–إسقاط على تجربة الجزائر في تسيير أموال الزكاة–

د. براق محمد — **أ. كروش نور الدين**

المدرسة العليا للادارة — **المدرسة العليا للادارة**

الملخص

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من المبادئ، الأصول والسياسات الاقتصادية المستمدة من مصادر التشريع الإسلامية، والمتمثلة أساسا في القرآن الكريم والسنة النبوية، إضافة إلى القياس والإجماع. وهو ما يجعل من مبادئه قابلة للتطبيق في كل مكان وزمان عكس السياسات الاقتصادية الوضعية الأخرى.

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى معالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية – التي هي في الأساس هدف كل سياسة اقتصادية– والعدالة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

ومن بين سياسات الاقتصاد الإسلامي المستعملة لهذا الغرض (أي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية) يمكن ذكر الزكاة، والتي فضلا عن أنها ثالث أركان الإسلام وأحد أعمدته بعد الشهادتين والصلاة، فهي تعتبر أداة أساسية في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة من خلال تشجيع تخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل والثروة ما بين المواطنين.

وإضافة إلى دورها الاقتصادي، فللزكاة دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية حيث تعمل على محاربة الفقر وتوفير مناصب شغل دائمة، وذلك من خلال المقاصد الشرعية التي تصرف فيها أموال الزكاة والتي أتى ذكرها في نصوص القرآن الكريم.

تهدف هذه الورقة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الزكاة، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وكذا إبراز الدور الفعال الذي تقوم به الزكاة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول وتعزيز

العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تبيان أثر الزكاة على الاقتصاد والمجتمع الجزائري من خلال التطرق إلى تجربة الجزائر في إدارة صندوق الزكاة من خلال عرض وتحليل مجموعة من الأرقام المتعلقة بحجم أموال الزكاة المجموعة، عدد المستفيدين والمقاصد التي تصرف فيها الزكاة (المستفيدين منها).

مقدمة عامة

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من المبادئ، الأصول والسياسات الاقتصادية المستمدة من مصادر التشريع الإسلامية، والمتمثلة أساسا في القرآن الكريم والسنة النبوية، إضافة إلى القياس والإجماع. وهو ما يجعل من مبادئه قابلة للتطبيق في كل مكان وزمان.

يعمل الاقتصاد الإسلامي على معالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية وهذا بغية تحقيق التنمية الاقتصادية – التي هي في الأساس هدف كل سياسة اقتصادية– والعدالة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

ومن بين سياسات الاقتصاد الإسلامي المستعملة لهذا الغرض (تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية) يمكن ذكر الزكاة، والتي فضلا عن أنها ثالث أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة، فهي تعتبر أداة أساسية في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة من خلال تشجيع تخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل والثروة ما بين المواطنين.

وإضافة إلى دورها الاقتصادي، فللزكاة دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية حيث تعمل على محاربة الفقر وتوفير مناصب شغل دائمة، وذلك من خلال المقاصد الشرعية التي تصرف فيها أموال الزكاة.

الهدف من هذه الورقة هو توضيح الدور الفعال الذي تقوم به الزكاة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول وتعزيز العدالة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تبيان أثر الزكاة على الاقتصاد والمجتمع الجزائري.

ومن خلال ما سبق، يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة في السؤال الآتي: **ما مدى مساهمة الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعادلة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع؟**

ولمعالجة الموضوع والإحاطة به من كل جوانبه تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأجزاء الآتية:

أولا: ماهية الزكاة؛

ثانيا: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

ثالثا: دور الزكاة في تعزيز العدالة الاجتماعية؛

رابعا: دور صندوق الزكاة الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛

أولا: ماهية الزكاة

تعد الزكاة أحد الأركان الخمسة التي بني عليها الإسلام، حيث تعتبر فريضة مالية إلزامية على كل مسلم، يخرجها وفق نصيب محدد شرعا من كل مال تحققت فيه الشروط الفقهية بغض النظر عن ما هية هذا المال، فهي تمثل موردا ماليا هاما خاصة في ظل اتساع وعائها وسهولة تحصيلها. وهو ما يجعلها أحد أهم الأسباب الدافعة للعجلة للتنموية من خلال توفير فرص تمويلية موجهة لتحقيق الاستثمار الحقيقي الذي من شانه الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

ومع اتساع الهوة بين أصحاب الثراء الفاحش والفقر المدقع، عاد الحديث إلى أهمية هذه الأداة في تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية وضمان العيش الكريم لكل أفراد المجتمع.

وعليه سيتم من خلال هذه النقطة تقديم تعريف الزكاة لغة واصطلاحا، حكمها وكذا المقاصد الشرعية التي تصرف فيها.

1- تعريف الزكاة

يمكن تعريف الزكاة كما يلي:

1-1- الزكاة لغة

يمكن تعريف الزكاة لغة على أنها النماء والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزاد.1 وسميت الزكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتقيه الآفات، كما قال ابن تيمية: نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو، أي بمعنى يَطهر ويزيد.

1-2- الزكاة اصطلاحا

أما شرعا، فيمكن تعريف الزكاة على أنها التعبد لله –تعالى- بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين لطائفة أو جهة مخصوصة.2 أو هي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.3

2- حكم الزكاة

الزكاة واجبة وفق النصوص الصريحة للقرآن الكريم والسنة النبوية، فهي ثالث أركان الإسلام وأحد أهم أعمدته. وهي واجبة في المال النامي حقيقة أو تقديرا، فالنامي حقيقة كماشية بهيمة الأنعام والزرع والثمار وعروض التجارة، أما النامي تقديرا فهي كالذهب والفضة وإن لم يشتغل فيهما بالتجارة، فإنهما وان كانا راكدين فهما في تقدير النامي لأنه متى شاء اتجر بهما.4

وتجب الزكاة في خمسة أصناف من الأموال هي: الذهب، الفضة، عروض التجارة، بهيمة الأنعام (الغنم، الأبقار، الإبل) والخارج من الأرض (الزرع بأنواعه).

لقد فرضت الزكاة ووضعت شروط لوجوبها، من أجل التيسير على صاحب المال، هذه الشروط هي: الملك، النماء، الزيادة عن الحاجات الأصلية، حولان الحول ومنع الثنى في الزكاة.

– **الملك التام:** تجب الزكاة في المال المملوك ملكية تامة، أي التي يمكن له التصرف فيها دون استحقاق الغير.

– **النماء:** وهو أن يكون المال ناميا حقيقة أو تقديرا.

– **بلوغ النصاب:** هو المقدار المحدد شرعا والذي لا تجب الزكاة في أقل منه.

– **الزيادة عن الحاجات الأصلية:** لا تجب الزكاة في الحاجيات المقتناة من أجل الحاجة الأصلية كالسكن، أدوات الحرفة،...الخ.

– **حولان الحول:** وهو أن يمضي على بلوغ المال للنصاب اثنتا عشر (12) شهرا قمرية (باستثناء الزرع والركاز).

– **منع الثنى في الزكاة:** وهي عملية إخراج الزكاة عن نفس المال بعد تحول في طبيعته (لا تجب الزكاة في المحصول بعد بيعه أو في الماشية بعد بيعها).

3– مستحقي الزكاة

لقد بين القرآن الكريم الأبواب التي تصرف فيها أموال الزكاة، وجاء تفصيلها في السنة النبوية وتناولها مختلف علماء بالتحليل والتدقيق. ومستحقي الزكاة ثمانية (08) أصناف جاء ذكرهم في القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: « **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** »[5]

وفي ما يلي شرح وبيان لهذه الطوائف:

3–1– الفقراء

هو الذي لا شيء عنده أو المحتاج المتعفف الذي لا يسأل، أي الذي لا يملك مالا ولا كسبا حلالا، وقيل كل من لا يملك نصاب الزكاة يعد فقيرا.[6] والفقير أكثر حاجة من المسكين وقيل العكس.

3-2- المساكين

ذو المسكنة، وهي المذلة التي تحصل بسبب الفقر، والمسكين هو المحتاج احتياجا يلجئه إلى الضراعة والمذلة.

وتحت بندي الفقراء والمساكين يمكن إدراج بعض التصنيفات الفرعية وهي: أصحاب الدخول الضعيفة، الأيتام، الأرامل، المطلقات، المسنون، المرضى، طالب العلم، العاطلون عن العمل، أسر المفقودين والسجناء، ذووا الاحتياجات الخاصة، الأسر المتعففة والمنكوبون.

3-3- العاملون عليها

العاملون على الزكاة هم كل من يقوم بعمل من الأعمال المتصلة بجمع الزكاة وتخزينها وحراستها وتدوينها وتوزيعها، وما يتعلق بذلك، من توعية بأحكام الزكاة، وتعريف بأرباب الأموال وبالمستحقين، ونقل وتخزين وحفظ وتنمية واستثمار الأموال المجموعة.[7]

3-4- المؤلفة قلوبهم

هم صنف من الذين لم يسلموا أو اسلموا وفي قلوبهم مرض، حيث تدفع لهم جزء من أموال الزكاة من أجل ترغيبهم في الإسلام أو كف أذاهم. وقيل أنهم من أسلم من يهودي ونصراني وإن كان غنيا.[8]

3-5- في الرقاب

أي إعتاق رقاب العبيد لتحريرهم من رق العبودية، وذلك بأن يشترى من مال الزكاة عبيد أو إماء وتحريرهم، أو إعانة أقاربهم على تحريرهم بإعطائهم من أموال الزكاة.[9] وهذا الصنف لم يعد موجودا في يومنا هذا.

3-6- الغارمين

هم المدينون ويدخل في مفهوم هذا المصرف ما يلي: المدينون لمصلحة شخصية لا يستغنى عنها، المدينون لمصلحة اجتماعية، المدينون بسبب ضمانهم لديون غيرهم، مع إعسار الضامن والمضمون عنه ويعان من الزكاة المدين بدية قتل خطأ إذا ثبت عجز العاقلة عن تحملها وعدم قدرة بيت المال على تحملها.

3-7- في سبيل الله

وهم الغزاة في سبيل الله، ويراد به الجهاد بمعناه الواسع الذي قرره الفقهاء بما مفاده حفظ الدين وإعلاء كلمة اللّه ويشمل مع القتال الدعوة إلى الإسلام والعمل على تحكيم شريعته ودفع الشبهات التي يثيرها خصومه عليه وصد التيارات المعادية له.[10]

3-8- ابن السبيل

ابن السبيل هو المتغرب الذي لا يملك ما يبلغه وطنه، ويعطي من الزكاة بهذه الصفة إذا كان مسافرا عن بلد إقامته، أن يكون سفره لأمر غير مشروع وأن لا يملك في الحال ما يتمكن به من الوصول إلى بلده وإن كان غنيا في بلده.[11]

ثانيا: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية

لقد تم دراسة الزكاة وفق عدة مقاربات، منها ما يتناولها من الجانب التعبدي المعنوي وانعكاساتها على نفس المسلم، ومنها ما تناولها من الجانب الفقهي محاولا تحديد شروطها وأركانها وأنواع الأموال الخاضعة لها ومستحقيها. وقد نال هذان الجانبان نصيبهما من الدراسة والتدقيق. أما الجانب الثالث فيتناول الزكاة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، هذا الجانب الذي لم ينل نصيبه من الدراسة ومازال يحتاج إلى بحث وتدقيق.

وسيتم من خلال هذه النقطة دراسة مدى فعالية الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

1- التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

لم يرد لفظ التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة. ولكن كثيرا ما تناول القرآن الكريم السلوك الاقتصادي وإحاطته به، وفرضية أن يكون هذا السلوك رشيداً في مجال الكسب والإنتاج والاستهلاك. ولم يستخدم القرآن الكريم مصطلح النمو أو التنمية، ولكن هنالك العديد من المصطلحات التي تدل على النمو أو التنمية والتي منها: الإعمار، والابتغاء من فضل الله، والسعي في الأرض، وإصلاح وإحياء الأرض وعدم فسادها، والحياة الطيبة، والتمكين. ويعتبر مصطلح العمارة، والتعمير من أصدق المصطلحات تعبيراً عن التنمية الاقتصادية في الإسلام. [12]

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية في الإسلام بأنها: "استغلال المجتمع لخيرات الأرض (النعم التى سخرها الله تعالى له) بالعمل الصالح تنفيذاً لشرط الخلافة والتمكين، وتحويلها إلى سلع وخدمات لإشباع الضروريات عند حد الكفاية لكافة أفراده عبر تشغيل كامل وتوزيع عادل".[13]

2- مبادئ التنمية في الإسلام

تقوم التنمية الاقتصادية في الإسلام على مجموعة من المبادئ، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

2-1- مبدأ الملكية المزدوجة

إن المذهب الإسلامي لا يتفق مع الشكل الرأسمالي للملكية، بأن الملكية الخاصة هي المبدأ، ولا مع الشكل الاشتراكي الذي يعد الملكية الاجتماعية مبدأ عاماً، ولكنه يعتمد مبدأ الملكية المزدوجة، أي الملكية ذات الأشكال المتنوعة. فهو يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة "ملكية الدولة" ويخصص لكل منها حقلاً خاصاً تعمل فيه.

لا يعتبر الاقتصاد الإسلامي مزيجا بين النظام الرأسمالي والاشتراكي في هذه النقطة، إنما يعبر هذا التنوع في أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس وقواعد فكرية معينة، وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم، تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة، والاشتراكية الماركسية .

2-2- مبدأ الحرية المقيدة

سمح النظام الاقتصادي الإسلامي للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي جاء بها الإسلام. ويأتي التحديد الإسلامي لحرية الأفراد في النشاط الاقتصادي من مصدرين أساسيين:

- **التحديد الذاتي**: الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته من المحتوى الخلقي والفكري للشخصية الإسلامية. ويتكون هذا التحديد الذاتي طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي، حيث يتحكم الإسلام في كل مرافق هذا المجتمع. ويتم هنا توجيه الأفراد توجيهاً مهذباً وصالحاً، دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم.

- **التحديد الموضوعي**: الذي يتمثل في القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه. وهو التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي بقوة الشرع، ويقوم التحديد الموضوعي لحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام على المبدأ القائل: (إنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة، من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها.

2-3- مبدأ العدالة الاجتماعية

يقوم المبدأ الثالث في الاقتصاد الإسلامي على أساس نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي بما يحقق العدالة في التوزيع في المجتمع. وتقوم العدالة الاجتماعية من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي على مبدأين عامين، الأول مبدأ

التكافل العام، والثاني مبدأ التوازن الاجتماعي. وفي التكافل الاجتماعي والتوازن في توزيع الثروة في المجتمع يتم تحقيق العدالة الاجتماعية.

3- آليات الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم الزكاة من خلال الأموال التي تم جمعها في تحسين وضعية الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية قدما، وهذا من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في توجيه الاقتصاد بصفة عامة. وهو ما سيتم معالجته من خلال النقاط الآتية.

3-1- الزكاة والاستهلاك

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، كما دلت على ذلك جملة من النصوص، من بينها وصية الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل ، لما ابتعثه إلى اليمن حيث قال له (اخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم).[14] والمعلوم أن الفقراء ذووا ميل حدي عال للاستهلاك (نظرا لضعف الدخل) وأن الأغنياء ذووا ميل حدي منخفض للاستهلاك وعليه فإن الزكاة تعمل على زيادة الطلب الاستهلاكي لأنها تؤخذ من الفئات ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك وتعطى للفئات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك وهذه الزيادة في الاستهلاك تكون عادة في السلع الضرورية التي يحتاجها الفقراء والمساكين.

3-2- الزكاة والاستثمار

يدفع وجوب الزكاة المالكين والأغنياء إلى استثمار أموالهم وتنميتها في الأنشطة الاقتصادية المشروعة كالتجارة، والصناعة وغيرها. وهدفهم في ذلك حماية أموالهم من التآكل، وهو ما يؤدي إلى ازدهار اقتصاد البلاد بصورة عامة.

وما يشجعهم على ذلك أن الزكاة لا تفرض على وسائل الإنتاج مهما كان حجمها، إضافة إلى زيادة حجم الاستهلاك من طرف الفقراء الناجم عن أموال الزكاة التي استلموها. وهو ما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد من خلال العمل على تلبية الحاجيات الضرورية أولا. [15]

إن تشجيع الزكاة على الاستثمار وتنمية المال يساعد في القضاء على اكتناز الأموال وتكديسها دون الدفع بها إلى خدمة المجتمع. وهو ما نها الله عز وجل عنه في مواضع كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ماكنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون).[16]

يساعد منح الزكاة للفقراء القادرين على العمل بحد الكفاية لا الكفاف على تشجيع هؤلاء على الانطلاق في مشاريعهم الخاصة مما يوفر لهم دخولا ثابتة تدفع عنهم الحاجة، إضافة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للبلد وخلق مناصب شغل جديدة، الشيء الذي يسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

3-3- الزكاة والبطالة

للزكاة أثر كبير على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة، والحد من مشاكلهاّ. فالزكاة تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ودفع الناس للبحث عن مجالات يستثمرون فيها أموالهم، لسد النقص الحاصل من أداء الزكاة، كما أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بشكل مباشر، ولا سيما المواد الاستهلاكية غير الكمالية وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج.[17]

حيث ينتج عن زيادة أصحاب الأموال لاستثماراتهم، وزيادة الإنتاج المتأتي من زيادة الطلب زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، واستغلال الموارد المعطلة عن الاقتصاد من خلال العمل بالطاقة الإنتاجية الكاملة.

كما يساهم منح الفقراء القادرين على العمل وسائل الإنتاج الخاصة بهم بما يتناسب والحرف التي يتقنونها في تقليص حجم البطالة وزيادة رفاهية الأفراد والمجتمعات. كما تعمل الزكاة على حفظ وسائل الإنتاج الخاصة بالغارمين (غير المقصرين) بما يحفظ استمرار عملهم وحفظ مصالح عمالهم.[18]

3-4- الزكاة والركود الاقتصادي

يتضح أثر الزكاة من خلال تأثيرها الدائم على كل من الاستهلاك، الاستثمار وحجم العمالة، حيث تعمل الزكاة على الرفع من الميل الحدي للاستهلاك للأسر الفقيرة مما ينتج عنه زيادة في العرض، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الاستثمارات والقاعدة الإنتاجية مما يسهم في توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي يمكن اعتبار الزكاة كديناميكية تدفع بالاقتصاد الكلي إلى النمو وتبعد عنه شبح الكساد والركود.

3-5- الزكاة وإعادة توزيع الدخل والثروة

لاشك أن وجود الثراء الفاحش في المجتمع إلى جانب الفقر المدقع يعد من أعظم الآفات في المجتمع، وقد حرص الإسلام على اجتثاث هذه الظاهرة من خلال تشريعه للعديد من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الثروة والتي من أهمها الزكاة،[19] إذ أن من أهم أهداف الزكاة توسيع التملك وتكثير عدد الملاك وتحويل أكبر عدد مستطاع من الفقر والعوز إلى أغنياء مالكين لما يكفيهم ومن يعولونهم طوال العمر،[20] ولقد نص القرآن الكريم صراحة على أن منع تركز الثروة وتحقيق عدالة توزيع الثروة يعد هدف رئيسياً من أهداف الزكاة والفيء، قال تعالى: (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)[21].

ويتفق الكثير من الباحثين أن للزكاة أثر مباشر في تحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل من خلال كونها أداة دورية تعمل على إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء كل عام، من خلال اقتطاع جزء من دخول الأغنياء وثرواتهم وإعطائها للفقراء.

3-6- الزكاة ومشكلة الفقر

ان الهدف الأساسي من الزكاة هو محاولة القضاء على الفقر (كما كان عليه الحال في زمن الخلفاء الراشدين – عمر بن الخطاب رضي الله عنه-) أو التقليل منه إلى أدنى مستوياته، وبالتالي تذليل الفوارق الطبقية بين المسلمين من خلال الوصول بالفقير إلى مستوى الكفاية.

ومن أجل ذلك فإن الزكاة تستهدف الفقراء في المقام الأول، وتذهب لسد الحاجات الأولية لهم، بل إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المسكنات الوقتية، أو المداواة السطحية الظاهرية، حتى إن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يذكر في بعض الأحيان هدفا للزكاة غير ذلك.[22]

ثالثا: دور الزكاة في تعزيز العدالة الاجتماعية

كان ولا يزال موضوع العدالة الاجتماعية محل اهتمام دائم عبر التاريخ ومن طرف كل الديانات، وقد تطرق الإسلام بعمق وبدقة لهذا الموضوع وكيفية العمل على تحقيقه، وتعد الزكاة كأحد الآليات التي جاء بها الإسلام ضمن نظام اقتصادي إسلامي متكامل بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

1- تعريف العدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي

يمكن تعريف العدالة الاجتماعية في الإسلام بأنها إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، و توفير متساوي للاحتياجات الأساسية. كما أنها تعني المساواة في الفرص، أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي.

كما يمكن تعريفها على أنها "العدالة الاجتماعية هي قيمة أساسية في حياة المجتمع تحترم كرامة الإنسان وتوفر أفضل مستوى ممكن من الجودة في حياة كل البشر"[23]

2- دور الزكاة في تحقيق العدالة الاجتماعية

إن من بين الأمور التي فرد بها النظام الاقتصادي في الإسلام وكان لها دور أساسي في جذب العديد من الشعوب إلى اعتناق الإسلام، هو تقليل العبء الضريبي واقتصاره على الزكاة بالنسبة للمسلمين وفرض الجزية على من بق على دينه. إضافة إلى ذلك فقد حرص الإسلام على توزيع الثروة وتقليل الفوارق الطبقية بين الناس من خلال إنشاء نظام العطايا، وتفعيل نظام توزيع الزكاة لمن يستحقها حسب ما ورد في نصوص القرآن الكريم. وبهذا يكون الإسلام قد أنشأ شبكات للأمان الاجتماعي لكافة أنواع الطبقات الفقيرة في المجتمع.[24]

ومع حرص الإسلام على تحديد ما يستحق على المسلم من مساهمة في الصالح العام من خلال الزكاة، فإن الإسلام حرص على ربطها بمصارف محددة تساهم في توفير العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.

إن جمع الزكاة وتوزيعها بما يتطابق ونصوص القرآن الكريم وسنة المصطفى- صلى الله عليه وسلم-، من شأنه ضمان إعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمع الإسلامي مما يعمل على التقارب بين الطبقات ويمنع تكدس الأموال في أيدي فئة قليلة من الناس تتحكم في اقتصاد البلد وقدراته،[25] وليس غريباً أن يوجه الإسلام عناية كبري نحو تضييق الفوارق الاقتصادية بين المجتمع حتى لا يترك الغني يزداد غنا والفقير بجانبه يزداد فقراً وحرماناً فتتسع الهوة بينهم فيحدث ما لا تحمد عقباه في الاقتصاد والمجتمع. ولهذا تتدخل الزكاة لتقريب الفجوة بين الغني والفقير ويعم الرخاء والتكافل بين الجميع.

ومما يجدر التنويه إليه أن الزكاة مارست دورها الاقتصادي في العصور الإسلامية الأولي حتى أدى ذلك إلى عدم وجود الفقراء والمحتاجين كما حدث في عهد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز, فقد كان معاذ بين جبل في اليمن, يبعث ثلث صدقة الناس إلى عمر بن الخطاب فأنكر ذلك عمر وقال لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم فقال معاذ ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً[25]. بينما كان المنادي ينادي في عهد عمر بن عبد العزيز (أين المساكين أين الغارمون أين الناكحون)[27].

وهذا ما يعني أن هذا التشريع الإلهي – الزكاة- قادر على تخليص الأمة الإسلامية من براثن الفقر والتخلف والتبعية الاقتصادية ويسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية إذا ما تم تطبيقه تطبيقاً إيمانياً صادقاً.

رابعا: دور صندوق الزكاة الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

يعتبر صندوق الزكاة الجزائري مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد. وسيتم من خلال هذه النقطة التطرق إلى ما يلي:

1- مستويات صندوق الزكاة الجزائري

يتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

1-1- اللجنة القاعدية

وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

1-2- اللجنة الولائية

وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

1-3- اللجنة الوطنية

ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

2- طريقة دفع الزكاة الى الصناديق

يتم دفع الزكاة الى الصناديق من خلال ثلاثة طرق رئيسية متمثلة في الحوالة البريدية والتي يمكن الحصول عليها من خلال جميع مراكز البريد عبر كامل التراب الوطني، الصكوك وكذا الصناديق المسجدية المتواجدة على مستوى جميع المساجد تسهيلا للمواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى الصناديق، ويمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إما إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية.

3- تطور ونمو صندوق الزكاة

شهدت الاموال المجموعة من طرف أموال الزكاة نموا معتبرا انطلاقا من سنة تأسيسه، وهو ما سمح بارتفاع عدد المستفيدين منه سواءا من العائلات الفقيرو أو ذوي المهن الحرة (الاستثمار عن طريق القرض الحسن). وهو ما يمكن ابرازه من خلال الأرقام الآتية.

3-1- الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال

يمكن توضيح نطور حجم الاموال المجموعة من طرف صندوق الزكاة انطلاقا من سنة 2003 والى غاية سنة 2009 من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 1: تطور الحصيلة الوطنية للزكاة 2003-2009

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003	118.158.269,35 دج
2004	200.527.635,50 دج
2005	367.187.942,79 دج
2006	483.584.931,29 دج
2007	478.922.597,02 دج
2008	427.179.898,29 دج
2009	614.000.000,00 دج

المصدر: http://www.marw.dz/index.php/2010-01-06-10-02-09

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن عرض تطور الحصيلة الوطنية للزكاة من خلال الرسم البياني الآتي:

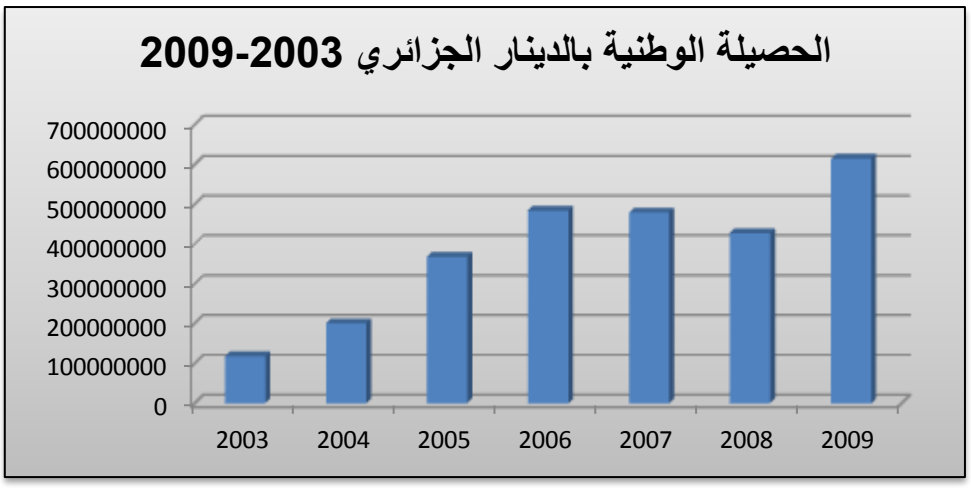

المصدر: بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني التطور المستمر في حصيلة الزكاة عبر كامل التراب الوطني، فمنذ سنة 2003 (أي ينة بعد تأسيسه) والحصيلة في ارتفاع مستمر باستثناء سنتي 2007 و2008 أين عرف تناقصا طفيفا قدر بنسبة 1% و11% على التوالي. أما في المجمل فقد عرفت الحصيلة الوطنية للزكاة ارتفاعا متوسطا خلال الفترة 2003-2009 قدر بنسبة 31%.

ويمكن إرجاع هذا النمو في الحصيلة الوطنية للزكاة إلى الدور الفعال الذي تلعبه اللجان بمختلف مستوياتها (قاعدية، ولائية ووطنية) وكذا المساجد في التوعية بضرورة دفع أموال الزكاة إلى الصندوق وكذا الفائدة المترتبة عنها على الفرد بصفة خاصة والمجتمع عموما.

3-2- تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة

عرف عدد المستفيدين من الزكاة على المستوى ارتفاعا متواصلا انطلاقا من سنة 2003 وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 2: تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة 2003-2007

السنة	عدد العائلات المستفيدة من الزكاة 2003-2007
2003	21000
2004	35500
2005	53500
2006	62500
2007	70000

المصدر: http://www.marw.dz/index.php/2010-01-06-10-02-09

يتضح من خلال الجدول أعلاه تزايد عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة وهذا راجع بالمقام الأول إلى ارتفاع حصيلة الأموال المجموعة من دافعي الزكاة، وهو ما يسمح في الأخير برفع الغبن عن فئة الفقراء والمحرومين ويقوي العلاقات بين مختلف فئات المجتمع.

3-3- تطور الاستثمار في صندوق الزكاة

بالإضافة إلى العائلات من الفقراء والمحرومين، يقوم صندوق الزكاة بإعانة الشباب البطالين الراغبين في فتح مشاريعهم الخاصة. وهذا ما يمكن إبرازه من خلال الجدول أدناه

الجدول رقم 3: تطور الاستثمار في صندوق الزكاة 2003-2009

السنة	عدد المشاريع المفتوحة 2003-2009
2004	256
2005	466
2006	857
2007	1147
2008	800
2009	1200

المصدر: **http://www.marw.dz/index.php/2010-01-06-10-02-09**

يتضح من خلال الجدول تطور عدد المشاريع المفتوحة بمساعدة صندوق الزكاة من سنة لأخرى ليبلغ 1200 مشروع سنة 2009، وهو ما يسمح بامتصاص البطالة وتوفير مصادر رزق مستمرة، إضافة إلى رفع القدرة الإنتاجية وتحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

خاتمة

من خلال هذه الورقة تم التطرق إلى الزكاة دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حيث تم التطرق إلى مفاهيم حول الزكاة ومستحقيها ومن ثم مختلف الآليات التي تمكن الزكاة من لعب دور اقتصادي واجتماعي، كما تم التطرق إلى بعض الأرقام المتعلقة بصندوق الزكاة في الجزائر.

تؤثر الزكاة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المهمة ما يسمح بتحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث تعمل على القضاء على الفقر من خلال الأموال المدفوعة لهم وبالتالي الرفع من قيمة الاستهلاك المحلي الذي بدوره يشجع الاستثمار. كما أن منح قروض حسنة للمهنيين والشباب البطال من شانه أن يخفض قيمة البطالة ويرفع من الإنتاج المحلي ويسهم في إعادة توزيع عادل للثروة داخل المجتمع، وهو ما يسهم في علاج مشكلات الركود الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام قائم على أسس صلبة.

إضافة إلى دورها الاقتصادي، تلعب الزكاة دورا مهما على الصعيد الاجتماعي، حيث تعمل على توثيق العلاقات بين مختلف فئات المجتمع و القضاء على الفوارق الطبقية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة.

مازال صندوق الزكاة في الجزائر في أولى سنواته، إلا أن حصيلة الزكاة في ارتفاع مستمر وكذلك الحال بالنسبة للمستفيدين منها وعدد المشاريع المفتوحة. إلا انه يتوجب بذل مزيد من الجهد خاصة من ناحية توعية المزكين على ضرورة دفع أموالهم للصندوق والفائدة المترتبة عن ذلك بالنسبة للفرد والمجتمع.

الهوامش

1. العثيمين محمد بن صالح ، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، المجلد السادس، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، 2003، ص: 12.
2. **نفس المرجع أهلاه**، 2003، ص: 13.
3. المنيع عبد الله بن سليمان، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1996، ص: 20.
4. العثيمين محمد بن صالح ، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، 2003، ص: 13.
5. سورة التوبة، الآية 60.
6. جمعان عبد الله سعيد السعدي، **سياسة المال في الاسلام في عهد عمر بن الخطاب ومقارنتها بالأنظمة الحديثة**، مكتبة المدارس، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 1983، ص: 169.
7. جمعان عبد الله سعيد السعدي، **مرجع سبق ذكره**، 1983، ص: 172.
8. الطبري محمد بن جرير، **تفسير الطبري: جامع البيان عن تفسير آي القرآن**، حققه وخرج أحاديثه شاكر محمود محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ص: 314.
9. جمعان عبد الله سعيد السعدي، **مرجع سبق ذكره**، 1983، ص: 178.
10. جمعان عبد الله سعيد السعدي، **مرجع سبق ذكره** ، 1983، ص: 181.
11. نفس المرجع أعلاه، 1983، ص: 183.
12. دنيا شوقي أحمد، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، 1979 م، ص: 8.
13. ماشا حسن محمد عربان، **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي** ، *جلة* جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة، م2، 1989، ص: ،
14. صحيح البخارى،—كتاب الزكاة، ج 2 ص: 159.
15. د . عبد الجبار بسبس ، **اثر الزكاة على النشاط الاقتصادي** – المؤتمر العالمي الرابع للزكاة – مطبوعات بيت الزكاة الكويتي، 1995، ص: 170 .
16. التوبة، 34-35.
17. حسونة فاطمة محمد عبد الحافظ، **اثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية**، مذكرة لماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص: 115.
18. شاويش وليد مصطفى، **السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 258-259.
19. محمد أنس الزرقا، **دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي والسياسة المالية**، ندوة اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثانية، 2002، ص: 459.
20. القرضاوي يوسف، **دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص576.
21. الحشر، 7.
22. القرضاوي يوسف، **آثار الزكاة في الأفراد والمجتمعات**، نشر ضمن أبحاث مؤتمر الزكاة الأول، بيت الزكاة الكويت، ص:39.

23.النعيم عبد الله أحمد وعبد الحليم أسمى محمد، **نحو نهج حقوقي للعطاء من أجل العدالة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية**، مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية الجامعة الأميركية بالقاهرة، مصر، ص ص: 28-29.
24.العمر فؤاد عبد الله، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2003، ص: 134.
25.سلطان محمد السلطان, **الزكاة تطبيق محاسبي معاصر**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص: 20.
26.بن سلام أبي عبيد القاسم, **الأموال للعالم والفقيه والنحوي والموسوعي**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، تحقيق محمد هراس، 1981، ص: 528.
27.القرضاوي يوسف، **دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص: 164.